

قرض (A/B II) البنك الأهلي المصري

رقم المشروع: 56639

الحالة الراهنة للمشروع: تم التوقيع

الموقع: مصر

قطاع الأعمال: المؤسسات المالية

نوع الإشعار: خاص

تاريخ الموافقة: 9 سبتمبر/أيلول 2025

تاريخ الإفصاح: 05 ديسمبر/كانون الأول 2025

كما هو مسموح به في الفقرة 2.6 من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقاً للفقرة 1.4.4 من التوجيه الخاص بالوصول إلى المعلومات.

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز غير مضمون يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي (حوالي 173 مليون يورو) للبنك الأهلي المصري ("NBE")، ويتكون من شريحة ملتزم بها تصل إلى 100 مليون دولار أمريكي (حوالي 87 مليون يورو) لحساب البنك الخاص، يتم الالتزام بها عند التوقيع، وشريحة غير ملتزم بها تصل إلى 100 مليون دولار أمريكي (حوالي 87 مليون يورو) يتم الالتزام بها في مرحلة لاحقة. وسيعمل البنك على تعبئة مقرضين تجاريين ضمن هيكل قرض A/B الخاص به على أساس بذل أفضل الجهود.

أهداف المشروع

يستخدم البنك الأهلي المصري وشركاته التابعة العاملة في مجال التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر (الأهلي للتأجير التمويلي والأهلي تمكين للتمويل متناهي الصغر) عائدات القرض لإعادة الإقراض إلى المشروعات المحلية الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمشروعات MSMEs+، مع التركيز على مشروعات الشباب والنساء والمشروعات في المحافظات. ومن المتوقع أن يتم توجيه نصف عائدات القرض إلى مناطق خارج القاهرة والإسكندرية. علاوة على ذلك، سيتم تخصيص نصف إجمالي التمويل تحديداً للمشروعات التي تقودها و/أو تملكها سيدات و/أو رواد أعمال شباب، ولا سيما الفئات التي تعاني من نقص الخدمات في مصر.

تأثير التحول

درجة أثر التحول المتوقع: 65

يدعم المشروع سمة أثر التحول "التنافسي" من خلال تسريع توسع منصة الإقراض التابعة للبنك الأهلي المصري للمشروعات الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، والتي لا تزال تواجه فجوة تمويلية كبيرة، مع التركيز على التوسع الإقليمي في المناطق الأقل حصولاً على الخدمات واستقطاب عملاء جدد. كما يساهم المشروع في سمة أثر التحول "الشمولي"، حيث سيقوم البنك الأهلي المصري بتوجيه 50% من القرض إلى المشروعات التي تقودها و/أو تملكها سيدات و/أو شباب، وهي من الفئات التي تعاني بشكل خاص من نقص الخدمات.

بيانات العميل

البنك الأهلي المصري

البنك الأهلي المصري هو بنك تجاري تم تأسيسه كشركة مساهمة بموجب القوانين المصرية. وهو أكبر بنك في مصر بإجمالي أصول مجمعة تبلغ حوالي 155 مليار يورو اعتباراً من نهاية ديسمبر 2024، وحصص سوقية تبلغ حوالي 39% و47% و36% حسب الأصول ومحفظة القروض وودائع العملاء على التوالي. ويعتمد البنك الأهلي المصري على شبكة واسعة تضم 665 فرعاً وقنوات رقمية لخدمة حوالي 20 مليون عميل وتعزيز أجندة التحول الرقمي والشمول المالي، فضلاً عن تواجده في المملكة المتحدة والسودان وجنوب السودان والولايات المتحدة الأمريكية والصين وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا.

ملخص التمويل المقدم من البنك

100 مليون دولار أمريكي

تكلفة المشروع الإجمالية

200 مليون دولار أمريكي

الإضافية

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلًا بشروط غير متوفرة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم المشروع لجذب مستثمري القطاع الخاص إلى مصر من خلال الاستفادة من وضع الدائن المفضل للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وقدرته على الوصول إلى المشاركين من غير البنوك. ومن المتوقع أن يحقق ذلك أثرًا إيجابيًا من حيث الإشارة والعرض التوضيحي على الاقتصاد المصري، مع مساعدة البنك الأهلي المصري على توسيع وتنويع قاعدة المقرضين لديه. كما يستمد عنصر الإضافة من دور البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في دعم البنك الأهلي المصري لزيادة التمويل للمجموعات التي تعاني من نقص الخدمات المالية، وتعزيز المعايير الداخلية من خلال معالجة التحيز اللاواعي في الإقراض. وفي إطار هذا التسهيل، سيلتزم البنك الأهلي المصري بأن يصبح من الجهات الرائدة ضمن مبادرة We-Fi للاستجابة النوعية الاجتماعية.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنِفَ المشروع ضمن فئة المؤسسات المالية (FI) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. ويُعد البنك الأهلي المصري عميلاً قائماً للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد أظهر أداءً بيئياً واجتماعياً مُرضياً في إطار التسهيلات الحالية. وسيتم استخدام عائدات القرض لإعادة الإقراض إلى المشروعات المصرية الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة، والتي تُعتبر متوسطة إلى عالية من المنظور البيئي والاجتماعي.

ويملك البنك الأهلي المصري نظاماً قائماً للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) يُعتبر متناسباً مع طبيعة المخاطر الخاصة بالمشروعات الفرعية المؤهلة. ويعمل البنك حالياً على تطوير استراتيجية للتمويل المناخي بهدف دمج التمويل المناخي في جميع عملياته. كما يُعد البنك من الموقعين على مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة التابعة لمبادرة UNEP FI منذ عام 2022، وقد نشر تقرير الاستدامة الخاص به على موقعه الإلكتروني.

وسيتعين على البنك الأهلي المصري الحفاظ على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص به بما يضمن التقييم والإدارة والمتابعة الفعالة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وسياسات الموارد البشرية، وآليات التظلم الداخلية، وإجراءات الصحة والسلامة المهنية، بما يتماشى مع متطلبات الأداء البيئي والاجتماعي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أرقام 2 و 4 و 9 بموجب السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. ويشمل ذلك الامتثال لقائمة الاستبعاد البيئي والاجتماعي الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والالتزام بالإرشادات ذات الصلة الخاصة بالمؤسسات المالية. كما يجب على المقترضين الفرعيين الممولين من خلال البنك الأهلي المصري الامتثال للقوانين الوطنية المعمول بها المتعلقة بالبيئة والشؤون الاجتماعية والصحة والسلامة والعمل. وسيقوم البنك الأهلي المصري بتقديم تقارير بيئية واجتماعية سنوية إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تتضمن تفاصيل تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، والامتثال لمتطلبات البنك، ونتائج فحص المشروعات الفرعية، وأية حوادث بيئية واجتماعية جوهريّة. كما يُطلب من البنك الإفصاح علناً عن المعلومات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص به وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024.

التعاون الفني وتمويل المنح

لا يوجد

بيانات الاتصال بالعميل

شهيرزكي

inter-loans@nbe.com.eg

- 12927+20225945000 داخلي

<https://www.nbe.com.eg/>

1187 كورنيش النيل، بولاق، القاهرة، مصر

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

05 ديسمبر/كانون الأول 2025

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال
بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عن طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسجيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، ويساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.